الأمم المتحدة
A/HRC/60/89

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2025
Arabic
Original: Ftrench

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ياو أغبتسي*

موجز

يصف هذا التقرير حالة حقوق الإنسان خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، استناداً إلى المعلومات التي بحوزة الخبير المستقل.

ويستعرض التقرير تطورات حالة حقوق الإنسان على مدى السنوات الخمس الماضية، ويقيّم عملية السلام، ويحلل آليات توطيد سلطة الدولة والتحديات التي تواجه المؤسسات المعنية بالحوكمة وحقوق الإنسان. وأخيراً، يقدم التقرير توصيات إلى حكومة أفريقيا الوسطى والشركاء التقنيين والماليين فيما يتعلق بخدمات المساعدة التقنية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 35/57 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل وطلب إليه تقديم تقرير خطي في دورته الستين.

2- ويستند هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025[1]، إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل السلطاتُ الحكومية والمؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما يستند إلى شهادات المجني عليهم والجمعيات. وهذا هو التقرير السادس والأخير للخبير المستقل.

3- وتمكن الخبير المستقل من زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 17 إلى 27 شباط/فبراير 2025. فقد زار مبومو العليا حيث التقى بالفاعلين المحليين، بمن فيهم النازحون واللاجئون، لتيسير برامج بناء القدرات وتحليل مشاكل الحوكمة المحلية.

4- ويود الخبير المستقل أن يشيد بتعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة)، وكذلك الشركاء التقنيين والماليين الآخرين ومنظمات المجتمع المدني الذين ساهموا في تنفيذ ولايته بنجاح على مدى السنوات الست الأخيرة.

ثانياً- تطورات حالة حقوق الإنسان بين عامي 2020 و2025

ألف- تطور مشجع ولكنه متباين

5- وثّقت أعمال الرصد التي قامت بها شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة 322 1انتهاكاً وإخلالاً بحقوق الإنسان في عام 2022، وأثرت على 193 4 مجنياً عليه. واستمر هذا الاتجاه المقلق في عامي 2023 و2024، حيث تم تأكيد وقوع 498 2 انتهاكاً أثر على 138 4 مجنياً عليه في عام 2023 و882 2 انتهاكاً أثر على 522 4 مجنياً عليه في عام 2024. وفي النصف الأول من عام 2025، سُجلت بالفعل636 1 حالة انتهاك ومس بحقوق الإنسان شملت 480 2 مجنياً عليه. وتشهد هذه الأرقام المقلقة، التي تتقلب من شهر لآخر، على استمرار انتهاكات الحقوق الأساسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

6- وكانت الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي وقعت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في 6 شباط/فبراير 2019، هي المرتكبة الرئيسية للانتهاكات الموثقة. وعلى الرغم من المفاوضات التي كانت جارية من أجل إبرام اتفاق سلام جديد تم توقيعه أخيراً في 19 نيسان/أبريل 2025، تورطت عناصر من الجماعة المسلحة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" في أعمال عنف جنسي متصلة بالنزاع، لا سيما الاغتصاب الجماعي لأربع نساء في كومبام في 17 نيسان/أبريل. وفي 26 شباط/فبراير 2025، في بوتمبالا، اعتدت عناصر من نفس الجماعة المسلحة على شيخ القرية وقتلت والده. وبعد التوقيع على اتفاق السلام في 19 نيسان/أبريل 2025، ارتكب أفراد من

(1) يتضمن التقرير معلومات تعود إلى شهر تموز/يوليه 2025.

الجماعة المسلحة "الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" وجماعة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" أعمال عنف جنسي ضد 18 امرأة وفتاتين في محافظتي باس كوتو وأوهام بندي.

7- وتورطت قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز المزرية[2]، والمس بالسلامة البدنية والنفسية، والإعدام خارج نطاق القضاء، والقتل العمد وغيره من انتهاكات الحق في الحياة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتدابير المقيدة للحيز المدني.

8- وورد ذكر القوات الثنائية الروسية بوصفها من الجهات المرتكبة افتراضاً لانتهاكات متعددة.

9- وساهمت التدابير التي تم تنفيذها بموجب الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تطور حالة حقوق الإنسان، على الرغم من استمرار التحديات فيما يتعلق بامتثال قوات الدفاع والأمن للقواعد الأساسية لحماية المدنيين.

باء- تحسن هش

10- منذ بداية عام 2024، ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان والإخلال بها في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما منها تلك التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي لم توقع اتفاق السلام. وواصلت الجماعتان المسلحتان "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و"الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" القيام بأعمال العنف على الرغم من التزامهما باتفاق السلام المبرم في 19 نيسان/أبريل 2025، مما أثار الاستياء. واستمر نشاط ميليشيات "أنتي بالاكا" التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، في حين ارتكبت جماعة "أزاندي آني كبي غبي" انتهاكات خطيرة في زيميو وديمبيا ورافائي (مبومو العليا) شملت: جرائم قتل واغتصاب جماعي وتعذيب ومصادرة واختطاف، استهدفت بشكل خاص المسلمين والفولانيين وطالبي اللجوء السودانيين.

11- وفي عامي 2024 و2025، ارتكبت الميليشيات الأجنبية، لا سيما الميليشيات السودانية، انتهاكات أيضاً، بما في ذلك الهجمات المنسوبة إلى قوات الدعم السريع في فاكاغا.

12- وأخيراً، فإن القوات الثنائية الروسية، وإن كانت تقدم الدعم للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فإنها تورطت في انتهاكات وأعمال ابتزاز وعنف ومصادرة وإقامة نقاط تفتيش غير قانونية، ولم تبذل العناية الواجبة لمنع الانتهاكات التي يرتكبها أفراد جماعة أزاندي آني كبي غبي الذين دربتهم.

13- وتمثل التوترات بين الطوائف في جمهورية أفريقيا الوسطى تهديداً خطيراً للسلام وحقوق الإنسان. ففي عامي 2024 و2025، أحيت عدة حوادث هذه التوترات ومنها: اعتقالات للمسلمين على أيدي جماعة فاغنر تي أزاندي[3] المسلحة في مبومو العليا، ومظاهرات ضد الزعماء الدينيين المسلمين في زيميو، وهجمات على مربي الماشية في كابودجو، والنزاعات المرتبطة بالترحال الرعوي في المناطق المحيطة ببوالي وبوبوي، والصدامات المميتة التي شارك فيها الفولانيون في سيبيري 2. وتُظهر هذه الأحداث هشاشة النسيج الاجتماعي والحاجة إلى ردود مناسبة لمنع تصاعد العنف بين الطوائف.

(2) انظر: « Analyse de la privation de liberté en République centrafricaine : état des lieux, défis et réponses », rapport conjoint de la MINUSCA et du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, juillet 2024.

(3) تعتبر جماعة فاغنر تي أزاندي المسلحة، التي انبثقت عن جماعة أزاندي آني كبي غبيه، على صلة بالقوات الوطنية، حيث يحمل بعض أعضائها أرقام خدمة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. انظر الفقرة 28 من هذا التقرير.

جيم- خطر تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان

14- كانت قوات الدفاع والأمن مسؤولة عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لإقامة قضاء عسكري وآلية للمساءلة. وقد فشلت هذه الجهود في ثني قوات الدفاع والأمن عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين.

15- وبالإضافة إلى ذلك، واجهت قوات الدفاع والأمن صعوبات في مهمتها لحماية المدنيين بسبب نقص الموارد، ولا سيما غياب القدرات الجوية وعدم كفاية المعدات البرية والبنية التحتية المعيبة، مما حد من إمكانية وصولها إلى المناطق النائية التي ارتكبت فيها الجماعات المسلحة انتهاكات.

16- ولا يزال تدريب قوات الدفاع والأمن وتجهيزها ونشرها ودفع أجورها وقيادتها وإخضاعها للمساءلة من الأمور التي تشكل تحدياً تتعين مواجهته. ومن الضروري توجيه خدمات الدعم التقني والمالي التي يوفرها المجتمع الدولي في هذا الاتجاه، بما في ذلك ضمان أمن الحدود ودرء خطر الجماعات المسلحة والميليشيات الأجنبية. وتعد عدم نجاعة آليات المساءلة مصدراً محتملاً لتفاقم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

17- وقرر مجلس الأمن في قراره 2745(2024) المؤرخ 30 تموز/يوليه 2024 رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2013. وتُعد قدرة الجماعات المسلحة على التسلح عاملاً يسهم في تفاقم الوضع. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل امتثال الدول المنتجة للأسلحة والبلدان المتاخمة لجمهورية أفريقيا الوسطى امتثالاً صارماً لقراره، وذلك بتنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى عملاً بقرار مجلس الأمن 2745(2024), وتوصيات لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار 2127(2013) الذي اتخذه المجلس في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 وتوصيات الخبير المستقل، ومن خلال تعزيز بعثات المساعي الحميدة لتشكيلة لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لاستكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

18- ويحمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بشكل مجزأ بذور عودة ظهور الجماعات المسلحة التي تم حلها جزئياً أو ظهور ميليشيات أو جماعات مسلحة. وبموجب شروط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى واتفاق السلام المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2025، يجب التنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، إلى جانب برنامج الحد من العنف المجتمعي، بعد التحقق من سوابق المقاتلين السابقين، وصولاً إلى إعادة إدماجهم عسكرياً أو إعادة ادماجهم اجتماعياً واقتصادياً. ويجب التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة أزاندي آني كبي غبي من خلال العمل الحازم والدؤوب.

19- وعلى الرغم من اعتماد قوانين وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان بين عامي 2020 و2025، فإن تنفيذها لا يزال محدوداً بسبب نقص الموارد وعدم التنسيق، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة. وهذه الحالة التي تؤثر بشكل خاص على ضحايا العنف الجنسي والأطفال المعرضين لسوء المعاملة والاستغلال، تقوض فرص حصولهم الفعلي على حقوقهم.

20- وأوصى المؤتمر الوطني الرفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي، الذي عُقد في 13 أيار/مايو 2024، باتخاذ إجراءات في عدد من المجالات وهي: الإطار التنظيمي، والبنية التحتية الزراعية الرعوية، ومنع النزاعات المجتمعية، والتعاون عبر الحدود. غير أنه لا يزال هناك عدد من التدابير الملموسة التي يجب تنفيذها، بما في ذلك تأمين الترحال الرعوي والاتصالات ورسم خرائط البنية التحتية وتشكيل اللجان المشتركة مع الدول المجاورة.

21- ويجب أن تكون سياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بقوات حفظ السلام فعالة تماماً حتى لا تفسد عمل البعثة المتكاملة من أجل تحقيق السلام والتنمية. فعدم وجود تدابير ملموسة بعد إعادة حفظة السلام المتهمين بالاعتداء الجنسي إلى أوطانهم يقوض حماية المجني عليهم ومنع الجرائم. ويرحّب الخبير المستقل بالتزام الغابون ورواندا بسياسة عدم التسامح إطلاقاً داخل البعثة المتكاملة.

ثالثاً- تحديات توطيد سلطة الدولة وأدواته

ألف- التحديات التي تواجه تنفيذ صكوك السلام

1- الاستعراض الاستراتيجي لاتفاقات السلام

22- رحب الاستعراض الاستراتيجي الثالث للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (خريطة طريق لواندا)، الذي أجري في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بالتقدم المحرز، ولا سيما في اللامركزية ودور لجان المحافظات في منع نشوب النزاعات، ودعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الترحال الرعوي، والتوعية الانتخابية. وعلى محاور بربراتي - بانيا وبربراتي - غامبولا وبربراتي - ناندوبو، سهلت هذه اللجان حرية التنقل من خلال تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية.

23- وعلى الرغم من عقد المؤتمر الوطني الرفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي في 13 أيار/مايو 2024، لم يتم تنفيذ أي تدابير عملية مهمة لمعالجة التوترات المستمرة بين الرعاة والمزارعين، التي تهدد السلام والتماسك الاجتماعي. وتسعى اللجان المشتركة جاهدة مع البلدان المجاورة لتحويل الالتزامات السياسية إلى ما يلزم من إجراءات ملموسة ومنسقة لمنع التوترات المرتبطة بالترحال الرعوي.

24- وعلاوة على ذلك، ومنذ عام 2022، تعرقل تنفيذ التوصيات الناتجة عن الحوار الجمهوري والتي مجموعها 217 توصية بسبب غياب جهات الاتصال في بعض الوزارات وعدم وجود ركائز مؤسسية لها، مما يحد من إدماجها في السياسات العامة. وبعد مرور أربع سنوات على المصادقة عليها، لا يزال معدل التنفيذ ضعيفاً.

2- حلّ الجماعات المسلحة ونزع سلاحها وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن

25- عقدت اللجنة الاستراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية دورتها العاشرة في 19 أيلول/سبتمبر 2024، في سياق الانقسامات الداخلية بين الجماعات المسلحة. وأدى إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في كانون الأول/ديسمبر 2020، والذي أعيدت تسميته منذ ذلك الحين باسم الائتلاف من أجل التغيير الجوهري، وحظي بدعم جماعات أخرى، إلى نشوء حالة غامضة تهدد تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والاستقرار فيها.

26- وفي حزيران/يونيه 2025، اشتبكت الفصائل المتناحرة التابعة للجماعة المسلحة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" اشتباكاً عنيفاً في عدة مناطق في أوهام - بنديه، بينما كان أعضاء آخرون من نفس الجماعة يشاركون في عملية نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، ظلت الجماعتان المسلحتان "الوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى" و"حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" ترتكبان انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

27- وبعد مرور ست سنوات على توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم حل تسع جماعات مسلحة وبدأت جماعات أخرى في الانسحاب. ويستند تنفيذ الاتفاق إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن وتأمين المناطق المنزوعة السلاح واستعادة الخدمات العامة والحد من العنف المجتمعي من أجل إعادة الإدماج المستدام.

28- ويتعلق التحدي الرئيسي بجماعة أزاندي آني كبي غبيه، التي ارتكبت العديد من الانتهاكات الصارخة والمتكررة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في مبومو ومبومو العليا. وفي شباط/فبراير 2025، التقى الخبير المستقل بمسؤولي جماعة أزاندي آني كبي غبي؛ وقدّروا عدد أفرادها بحوالي 000 5 فرد، من بينهم 200 فرد دربتهم القوات الثنائية الروسية وانضموا إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى برقم خدمة.

3- أمن الحدود والإدارة عبر الحدود

29- يتوفر لجمهورية أفريقيا الوسطى عدد من الأدوات، لا سيما السياسة الوطنية لإدارة الحدود 2024-2034 وإجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الوكالات للإدارة المتكاملة لحدود جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب اللجنة الوطنية لإدارة الحدود وخطتها الوطنية لإدارة المناطق الحدودية. وافتُتح مركز حدودي مشترك في بيمبيري على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في 21 كانون الثاني/يناير 2025، وبدأت مفرزة من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى العمل منذ 29 أيار/مايو 2025.

30- غير أن سهولة اختراق الحدود في سياق إقليمي غير مستقر تزيد من خطر انعدام الأمن. فالشبكات الإجرامية العابرة للحدود تهدد بالسيطرة على طرق التجارة ومواقع التعدين. وفيما يتعلق بالنزاع في السودان، تم توثيق عمليات توغل لمقاتلين من قوات الدعم السريع السودانية واقترنت بانتهاكات لحقوق الإنسان.

باء- البنية التحتية كأداة للأمن والسلام

31- استناداً إلى توصيات الحوار الجمهوري، فإن إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية عنصر أساسي في تعزيز الأمن والتنمية واستعادة سلطة الدولة. فقد أدى نقص البنية التحتية، وخاصة الطرق، إلى الحد من وصول قوات الدفاع والأمن إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

32- ومن الأساسي إعادة بناء البنية التحتية في مجالات الأمن والعدل والتعليم والصحة والرياضة والثقافة لتوطيد السلام والحد من التفاوتات الإقليمية واستعادة العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للسكان. كما أن هذه البنى التحتية عامل من عوامل القدرة على الصمود الاجتماعي والمؤسسي.

جيم- اللامركزية والحوكمة المحلية

33- في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، بحث حوار رفيع المستوى موضوع اللامركزية والحوكمة المحلية باعتبارهما وسيلتين لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، واستعادة سلطة الدولة وتوطيدها، ودعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجاء هذا الحوار في أعقاب ندوة نظمها الخبير المستقل في شباط/فبراير 2025 في بانغي تحت رعاية وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية. وعلى الرغم من اعتماد السياسة الوطنية بشأن اللامركزية والتنمية الإقليمية (2022-2032)، فإن

تنفيذها لا يزال محدوداً. وتوفر خطة التنمية الوطنية (2024–2028)، ولا سيما محورها المتعلق بالحوكمة، فرصة للانتعاش.

34- وتأجلت عدة مرات منذ أيلول/سبتمبر 2022 الانتخابات المحلية التي تهدف إلى إرساء أسس الحوكمة المحلية وفقاً لقانون الجماعات المحلية. غير أن الجولة الأولى التي كان من المقرر إجراؤها في 31 آب/أغسطس لن تُجرى بسبب التأخير والاختلالات داخل السلطة الوطنية للانتخابات، خاصة في تحديث القوائم الانتخابية. وتثار تساؤلات بشأن قدرة السلطة الوطنية للانتخابات على تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في 28 كانون الأول/ديسمبر 2025 إجراء فعالاً وشاملاً وشفافاً.

35- ويتجاوز تطبيق اللامركزية والحكم المحلي مجرد إجراء الانتخابات المحلية. بل إن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات استراتيجية وعملية، مثل وضع آلية لنقل السلطات والموارد نقلاً فعالاً، وإنشاء لجنة برلمانية لتسهيل الحوار بين المنتخبين الوطنيين والمنتخبين البلديين، وسن سياسة إدارة إقليمية متماسكة تحدد أدوار الأقاليم والمحافظات والمحافظات الفرعية والجماعات المحلية وأوجه التآزر بينها. كما أنه من الأساسي اعتماد تدابير لتنفيذ المواد من 175 إلى 177 من دستور 30 آب/أغسطس 2023، المتعلقة بالسلطات المحلية ومجلس المشيخة التقليدية.

دال- الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية لكانون الأول/ديسمبر 2025

36- أعلن رئيس الوزراء في 11 تموز/يوليه 2025، في ختام اجتماع اللجنة الاستراتيجية لدعم العملية الانتخابية، أن الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية ستجرى في وقت واحد في كانون الأول/ديسمبر 2025. وثمة خطر إهمال الانتخابات المحلية. وبفعل إجراء الانتخابات في آن واحد، تتضاعف التحديات التي تلزم مواجهتها.

37- وفي بلاغ صدر في 26 حزيران/يونيه، شدد الخبير المستقل على ضرورة إجراء تعديل مؤسسي داخل السلطة الوطنية للانتخابات، وذلك بسبب متطلبات الجدول الزمني للانتخابات. وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمها كبار المسؤولين في هذه المؤسسة للخبير المستقل في شباط/فبراير 2025 بشأن الجدول الزمني للانتخابات، من المرجح أن تؤثر الصعوبات الداخلية على الإعداد الأمثل للانتخابات. وتؤثر هذه الاختلالات على فعالية هذه المؤسسة، رغم الدعم الوطني والدولي الذي تتلقاه ورغم الجهود المبذولة، لا سيما الحوار الرفيع المستوى الذي تم تنظيمه في 16 و17 أيار/مايو 2025 لمكافحة العنف الانتخابي ضد المرأة.

38- وتواجه العملية الانتخابية عقبات تقنية وتنظيمية خطيرة. ولم ينتج عن مراجعة القوائم الانتخابية حتى نسخة مؤقتة منها، على الرغم من أن القائمة النهائية يجب أن تُنشر بحلول نهاية أيلول/سبتمبر على أقصى تقدير. ويجب تعديل الميزانية التي كانت مخصصة في البداية للانتخابات المحلية لتغطية الانتخابات التي ستجري بأجمعها في كانون الأول/ديسمبر 2025.

39- ويعكس اعتماد قانون استثنائي علّق العمل بالمادة 18 من قانون الانتخابات، في 17 أيار/مايو 2025، الصعوبات التي تواجهها السلطة الوطنية للانتخابات. وبدون إصلاح مؤسسي فوري، من المحتمل ألا يتم التقيد بالمواعيد الدستورية للانتخابات التشريعية والرئاسية، مما قد يؤدي إلى أزمة سياسية.

رابعاً- عملية السلام والمصالحة

ألف- تنفيذ صكوك السلام في مجال المصالحة

1- اتفاقية السلام المؤرخة 19 نيسان/أبريل 2025

40- استؤنفت عملية السلام باتفاق السلام الموقع في نجامينا في 19 نيسان/أبريل 2025 بين حكومة أفريقيا الوسطى والجماعتين المسلحتين "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و"حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى". وتعهدت الجماعتان المسلحتان، وهما عضوان في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الجوهري، بالانضمام مجدداً إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوقف الأعمال العدائية والالتزام ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وفي 10 تموز/يوليه، أُقيم احتفال رسمي لإضفاء الطابع الرسمي على عودة الجماعتين المسلحتين "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و"حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

41- ويدعو الخبير المستقل الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق إلى تنفيذ هذا الاتفاق بحسن نية، ويدعو الجهات الضامنة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى العمل على تنفيذ برنامج لنزع سلاح الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن بشكل فعلي.

2- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

42- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، حيث تم تنفيذ عدة عمليات في مختلف المناطق (بانغاسو وبريا وكوي ونزاكوندو وأوبو وسانغريم). وبدأت جماعات مسلحة مثل "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" عملية نزع السلاح الطوعي، على الرغم من أن نواياها لا تزال غير واضحة. ولذلك من الضروري زيادة اليقظة من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بصفتهما ضامني الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

43- ويحذّر الخبير المستقل من نزع السلاح الذي يتم خارج الإطار التنظيمي، لا سيما من جانب القوات الوطنية وحلفائها. فقد يؤدي هذا الوضع إلى تعريض العملية للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى تخلي بعض المقاتلين السابقين عن البرنامج. ولذلك يجب على الحكومة أن تضمن احترام البروتوكولات والجداول الزمنية التي تم وضعها.

3- برنامج الحد من العنف المجتمعي

44- يرى الخبير المستقل أن برنامج الحد من العنف المجتمعي مبادرة مكملة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وبالاقتران مع هذا الأخير، يمثل أداة لاستعادة الأمن والسلام والتماسك الوطني. فبالإضافة إلى الحد من العنف، تتيح هذه الآلية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي وتشجع الحوار المجتمعي، وفي الوقت نفسه تتيح تهدئة العلاقات الإنسانية. والغرض منها دعم إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي. وقد مكّن هذا البرنامج آلاف المستفيدين من نبذ العنف والتفرغ للأنشطة

المدرة للدخل أو العمل المأجور أو التدريب المهني من أجل استعادة الاستقرار الاجتماعي. ويشدد الخبير المستقل على ضرورة تشجيع ومضاعفة هذه المبادرات المحلية.

باء - العدالة كأداة للسلام والمصالحة الوطنية

1- مكافحة الإفلات من العقاب

45- في الفترة من 3 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قامت لجنة تحقيق قضائية بتكليف من وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في زيميو ومبوكي وأوبو (مبومو العليا). وفي 11 شباط/فبراير 2025، أعلن الوزير مع المدعي العام لمحكمة الاستئناف في بامباري عن تحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات المفترضين واعتقالهم. ومع ذلك، فإن اختصاصات لجنة التحقيق لا تغطي إلا الأحداث التي سبقت إنشاءها. ويرحب الخبير المستقل بإنشاء لجان من هذا القبيل باعتبارها ممارسة جيدة ينبغي تشجيعها.

46- وفي أعقاب إبرام اتفاق السلام في 19 نيسان/أبريل 2025، عيّن رئيس الجمهورية ممثلَيْن اثنين من حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة المسلحة "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" بصفتهما وزيرين مستشارين لدى وزارة الثروة الحيوانية والتجارة، كما عين وزيرين آخرين من المتمردين السابقين بصفتهما وزيرين مستشارين لتقييم اتفاق السلام المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2025 ومتابعة خريطة طريق لواندا. ويذكّر الخبير المستقل بأن الترتيبات السياسية لا تعفي مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من مسؤولياتهم، ولا تعفي جمهورية أفريقيا الوسطى من التزاماتها الدولية. ولا يجوز أن يكون السعي إلى السلام على حساب الحق في العدالة والحقيقة.

2- المحكمة الجنائية الخاصة

47- في 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدر القسم الأول من دائرة الجنايات في المحكمة الجنائية الخاصة حكمه في الجزء الأول من قضية نديلي 1 *(المدعي الخاص ضد كاليت أزور وآخرين)* المتعلقة بالأفعال التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي ارتكبت في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020 في نديلي والمناطق المحيطة بها بمحافظة بامينغي - بانغوران، خلال الاشتباكات بين فصيلين من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (رونغاس وغولاس)[4]. وتراوحت الأحكام الصادرة بين السجن لمدة تتراوح بين خمسة عشر عاماً إلى عشرين عاماً. وفي الجزء الثاني من قضية نديلي 1 *(المدعي الخاص ضد اللواء فاش وآخرين)*، المتعلقة بالمتهمين الذين حوكموا غيابياً، أصدر القسم الأول من دائرة الجنايات في المحكمة حكمه في 28 تموز/يوليه 2025[5]. وأُدين المتهمون الستة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال الاشتباكات التي وقعت في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020 بين فصائل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في نديلي والقرى المحيطة بها. وصدرت أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عشرين عاماً وخمسة وعشرين عاماً. غير أن المحكمة لم توجه للمتهمين اتهامات فيما يتعلق بالاعتداء على المدنيين والنهب وقتل أحد أفراد قبيلة الغولا في 4 آذار/مارس 2020.

48- وفي 19 حزيران/يونيه، أصدر القسم الأول من دائرة الجنايات في المحكمة الجنائية الخاصة حكمه في قضية *المدعي الخاص ضد عمر سيرج عبد الله أسان وآخرين* (قضية نديلي 2)،

(4) https://cpsrca.cf/sites/default/files/2025-05/jugement-ndeg-38-2024-du-13-decembre-2024-sur-l-action-publique.pdf.

(5) https://cpsrca.cf/sites/default/files/2025-07/resume-du-jugement-n43-s1-2025-sur-l-action-publique-ndele-1-contumace.pdf.

وتضمن اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في آذار/مارس 2020 في نديلي وقرى غوزبيدا ولمينا وأليهو[6]. وبرأت المحكمة المتهم الرئيسي، عمر سيرج عبدولاي أسان، من جميع التهم الموجهة إليه وأمرت بإطلاق سراحه. ومن ناحية أخرى، أدين المتهمون الستة الآخرون، الأعضاء في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين عشرين عاماً وخمسة وعشرين عاماً.

49- وفي 7 تموز/يوليه 2025، عُرضت قضية *المدعي الخاص ضد ماثورين كومبو وفرانسوا بوبياندا (المدعو باليري) وفيلمون كاهينا (المدعو سي بي) وديودونيه غوميتوا وإدمون بينا وجان باهارا (قضية غين)* على القسم الأول من دائرة الجنايات في المحكمة الجنائية الخاصة. ولوحق المتهمون لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في مقاطعة غادزي الفرعية، ولا سيما في بلدات غوين ودجومو وغادزي، في الفترة الفاصلة بين شباط/فبراير وآذار/مارس 2014. وصدر في حق جان بهارا أمر بالقبض ولا يزال في حالة فرار.

50- ولم تنفذ غينيا بيساو التي يقيم فيها رئيس أفريقيا الوسطى السابق فرانسوا بوزيزيه، المتهم بارتكاب جرائم في الفترة الفاصلة بين عامي 2009 و2013، أمر القبض الصادر في حق رئيس أفريقيا الوسطى السابق. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُسلَّم إلى المحكمة حسن بوبا علي، الرئيس السابق لحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والذي كان وزيراً، إذ أفرجت عنه السلطات في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في تجاهل للإجراءات القانونية الجارية ضده، رغم اتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

51- وعلى الرغم من الجهود المبذولة، واجهت المحكمة الجنائية الخاصة نقصاً في الموارد المالية، بعجز مالي لعام 2025 وعدم اليقين بالنسبة لعام 2026، وتفاقم ذلك بسبب أزمة المساعدة الدولية. وعلى الرغم من أن دعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم التابع للمحكمة الجنائية الدولية مفيد، إلا أنه من الأساسي إنشاء آلية جبر مستقلة خاصة بالمحكمة الجنائية الخاصة لضمان تحقيق العدالة الكاملة التي تركز على حقوق المجني عليهم.

52- ويجب الاستفادة من الأساليب والممارسات الجيدة التي طورتها ونفذتها المحكمة الجنائية الخاصة كما يتعين توريثها للمحاكم الوطنية. ومن شأن الخبرة والتجربة في مجال حماية المجني عليهم والشهود، وحق الدفاع، وإجراء التحقيقات والحفاظ على الأدلة، إضافة إلى الأدوات الإجرائية العملية، إثراء نظام العدالة الوطنية.

3- المحكمة الجنائية الدولية

53- في 24 تموز/يوليه 2025، أدانت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية، في قضية *المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس إدوارد نغايسونا*،[7] ألفريد يكاتوم، قائد المنطقة السابق، وباتريس إدوارد نغايسونا، المنسق العام الوطني لجماعة أنتي بالاكا المسلحة، لارتكابهما أفعالاً متعددة تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الهجوم الواسع النطاق الذي شنته جماعتهما المسلحة ضد السكان المدنيين في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2013 وشباط/فبراير 2014 على الأقل. وحُكم على ألفريد يكاتوم بالسجن خمسة عشر عاماً وعلى باتريس إدوارد نغايسونا بالسجن اثني عشر عاماً. ويرحب الخبير المستقل بهذا القرار ويذكّر بأنه، عاجلاً أم آجلاً، يجب على جميع الأشخاص، مهما كانت رتبهم، أن يحاسبوا على أفعالهم أمام العدالة الوطنية والدولية.

(6) انظر النشرة الفصلية للمحكمة الجنائية الخاصة، أيار/مايو 2025: https://www.cpsrca.cf/sites/default/files/2025-05/bulletin-n6-mai-2025.pdf.

(7) https://www.icc-cpi.int/fr/court-record/icc-01/14-01/18-2784-red.

4- المحاكم الوطنية

54- إن دور المحاكم الوطنية أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة سلطة الدولة وتعزيز الديمقراطية. ويحرز إنشاؤها خارج العاصمة تقدماً. ففي 11 تموز/يوليه 2025، أدى 63 قاضياً (من بينهم 4 قاضيات) اليمين في بانغي: 39 منهم انضموا إلى المحاكم القائمة و24 تم تعيينهم في محاكم جديدة. وفي شهر حزيران/يونيه، كانت 24 محكمة من أصل 26 محكمة خارج بانغي تعمل، لكن نسبة حضور موظفي المحاكم لم تتعد 56 في المائة.

55- وعقدت محكمة الاستئناف في بامباري، التي أعادت تأهيلها البعثةُ المتكاملة، دورتها الجنائية الأولى في الفترة من 4 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث حاكمت 16 شخصاً وأصدرت أحكاماً في حقهم لارتكابهم جرائم خطيرة، بما في ذلك أعمال اغتصاب. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، اختتمت محكمة الاستئناف في بانغي دورتها الجنائية الثانية لهذا العام بإصدار 45 حكماً بالحبس أو السجن لمدد تتراوح بين عام واحد والسجن المؤبد. ويعني الحجم الكبير للقضايا المعروضة وجوب تنظيم دورات استثنائية بالإضافة إلى الدورتين السنويتين العاديتين.

56- ويواجه قطاع العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات كبيرة تتمثل في: الافتقار إلى التمويل المستقل، والاعتماد الكبير على الشركاء الخارجيين، وضعف حضور الموظفين في المناطق النائية. ومن الأهمية بمكان تزويد محكمة استئناف بوار بالموارد التي تحتاجها للعمل. ويجب على الحكومة تنفيذ خطة لإعادة تأهيل وتجهيز البنى التحتية للقضاء والسجون، مع بناء قدرات الفاعلين في هذا القطاع.

57- وفي 28 تموز/يوليه 2025، في ختام الجمعية العامة السنوية للقضاة في بانغي، حددت الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام العدالة عدداً من التحديات، لا سيما منها اكتظاظ السجون، وعدم التقيد بالآجال القانونية للاحتجاز، وإشكاليات الأخلاق والسلوك المهني.

5- إدارة السجون

58- في 17 أيار/مايو 2024، أدى 295 من موظفي السجون المدربين اليمين أمام المحكمة الابتدائية في بانغي. وبدعم من البعثة المتكاملة، أعيد تأهيل أو بناء بنى تحتية للسجون في عدة بلدات، على غرار سجن بوسانغوا (أوهام) الذي أُغلق لمدة أربع سنوات وأعيد فتحه في 18 حزيران/يونيه 2024، ومستوصف سجن كاغا - باندورو (نانا - غريبيزي) الذي شُرع في تشغيله منذ 13 حزيران/يونيه 2024، ومحكمة نديلي العليا الابتدائية التي شُرع في تشغيلها منذ شباط/فبراير 2025. ورغم ما لوحظ من تحسينات، فإن غالبية مباني السجون ومعداتها تحتاج إلى تجديد.

59- وأدى المرسوم رقم 24-326 الصادر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 القاضي بتخفيض العقوبات السجنية في إطار العفو إلى الإفراج عن 806 سجناء (من بينهم 30 امرأة و7 أطفال)، مما أدى إلى خفض عدد السجناء بنحو 30 في المائة. كما أصدر وزير العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد، حافظ الأختام، في مذكرتين وزاريتين[8]، تعليمات إلى دوائر الوزارة بإعداد تقارير أسبوعية عن حضور المسؤولين القضائيين في مراكزهم وعن الحالة في أماكن سلب حرية الأشخاص.

60- وفي شباط/فبراير 2025، لاحظ الخبير المستقل ظروف الاحتجاز المثيرة للقلق في العديد من المؤسسات في البلد. فقد كانت ثمة عدة سجون مكتظة للغاية: رو، ونغاراغبا

(8) المذكرة الوزارية رقم 592/MCJPDHBG/DIRCAB/24 المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024 والمتعلقة بوضع الموظفين القضائيين والمذكرة الوزارية رقم 593/MCJPDHBG/DIRCAB/24 المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024 والمتعلقة بحالة الأشخاص المحتجزين.

(بنسبة اكتظاظ بلغت 282 في المائة)، وبربراتي (143 في المائة) وكارنو (86 في المائة). كما أن غرف الحراسة المشددة في العديد من وحدات الشرطة تفوق طاقتها الاستيعابية. وباستثناء سجن بيمبو، عانت أماكن الاحتجاز في معظمها من مشاكل خطيرة تتعلق بالنظافة والاختلاط الحميم والعنف والمعاملة اللاإنسانية ونقص الغذاء ونقص الرعاية الطبية. كما أضر بالضمانات الإجرائية الحبسُ الاحتياطي المطول، بسبب عدم إجراء التحقيقات في الآجال القانونية المحددة.

61- وفي 5 أيار/مايو 2025، سُجن في جمهورية أفريقيا الوسطى أرميل سايو، زعيم الائتلاف العسكري من أجل إنقاذ الشعب والإصلاح، الذي تم تسلمه من الكاميرون، ولم يسمح له بالاتصال بمحامٍ. وتعرض جوزيف فيغيرا مارتن، وهو مواطن بلجيكي وبرتغالي، اعتقل في 26 أيار/مايو 2024 في زميو، للاحتجاز المطول مع اتصال محدود بأسرته بعد أن سُجن في معسكر رو منذ 30 أيار/مايو 2024 بسبب جرائم منصوص عليها في المادتين 163 و166 من القانون الجنائي.

62- وتعاني إدارة السجون من انعدام برامج إعادة الإدماج لمنع حالات العود وغياب نهج للعدالة التصالحية، المقرونة بتطبيق تدابير بديلة للحرمان من الحرية، بما في ذلك بالنسبة للأطفال والنساء ذوات الأطفال الصغار.

6- لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة

63- فشلت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في الوفاء بولايتها منذ إنشائها. فقد تعرضت المؤسسة لسلسلة من الأزمات. إذ بالإضافة إلى نقص الموارد، كان ثمة تنافر داخلي شديد، مما أعاق تنفيذ خطتها الاستراتيجية. ولمعالجة هذا الأمر، أنهى رئيس الجمهورية، بموجب مرسوم صادر في 24 أيار/مايو 2024، فترة ولاية أعضاء اللجنة الأحد عشر، وبموجب مرسوم صادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، أنشأ لجنة اختيار أنيطت بها مهمة تعيين أعضاء اللجنة المرشحين[(9)].

64- وفي بلاغ مؤرخ 30 تموز/يوليه 2024، أكد الخبير المستقل على أهمية احترام بعض المبادئ الأساسية خلال عملية اختيار أعضاء اللجنة من أجل تجنب أخطاء الماضي. وبناءً على اقتراح لجنة الاختيار، تم تعيين أعضاء اللجنة الجدد بموجب مرسوم مؤرخ 21 آذار/مارس 2025 وأدوا اليمين في 10 نيسان/أبريل 2025. ثم نظمت اللجنة بعد ذلك حلقة دراسية بشأن الإدماج واعتمدت نظامها الداخلي. ومع ذلك، لا تزال التوترات الداخلية مستمرة، لا سيما أثناء انتخاب المكتب. ويوصي الخبير المستقل بإلحاق اللجنة بوزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد من أجل تحسين ظروف عملها.

جيم- الأمن كمحفز لاحترام حقوق الإنسان

1- مبومو العليا

65- يتسم الوضع في منطقتي مبومو العليا وأوبانغي العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى بانعدام الأمن انعداماً خطيراً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. ويكشف تقرير مشترك للبعثة المتكاملة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (آذار/مارس 2025) عن أن الجماعات المسلحة التابعة لجماعة فاغنر تي أزاندي وجماعة أزاندي أنيي كبي غبي استهدفت مجتمعات الفولانيين والمسلمين، وربطتهم بحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدت أعمال العنف إلى نزوح جماعي وعمليات قتل علنية وتصاعد التوترات، لا سيما بعد اعتقال قادة مجموعة أزاندي آني كبي غبي.

(9) المرسوم رقم 24-325 المؤرخ في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، المتعلق بتعيين أعضاء لجنة اختيار المرشحين للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

66- وفي الفترة من 17 إلى 20 شباط/فبراير 2025، زار الخبير المستقل أوبو ومبوكي، حيث عاين حالة أمنيّة واجتماعيّة هشة للغاية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والبعثة المتكاملة من أجل تعزيز التماسك بين المجتمعات المحلية (لا سيما بين الأزاندي والفولانيين والمسلمين والعرب)، فقد استمرت التوترات، وتفاقمت بسبب العنف الذي تمارسه جماعة الأزاندي آني كبي غبي. وفي أعقاب تقرير مشترك للبعثة المتكاملة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، شدد الخبير المستقل على الحاجة الملحة إلى رد شامل لمنع نشوب أزمات جديدة بين المجتمعات المحلية من شأنها أن تهدد السلام وحقوق الإنسان.

2- المناطق الحدودية

67- أصبحت فاكاغا، وهي محافظة تقع على الحدود مع السودان، منطقة استراتيجية بسبب النزاع المسلح الدائر في السودان منذ بداية نيسان/أبريل 2023. ويهدد عدم الاستقرار هذا سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشجع أنشطة الجماعات المسلحة (التجنيد والاتجار بالأسلحة والمقاتلين) ويثير الأطماع (للحصول على الموارد المعدنية والذهب أو المحروقات في البلد).

68- ومن الأساسي إدارة الحدود لاحتواء غياب الأمن الشامل لشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤدي التوغلات التي تقوم بها قوات الدعم السريع السودانية إلى تفاقم التوترات وتعريض عملية السلام للخطر. ويتطلب الترحال الرعوي في فاكاغا استراتيجية دون إقليمية أكثر فعالية من اللجان المشتركة الحالية.

69- ويجب على سلطات أفريقيا الوسطى تعزيز الأمن عبر الحدود بتدابير ملموسة، مثل الإجراءات المشتركة بين الوكالات وفتح مراكز حدودية على الحدود مع تشاد والسودان لتعزيز حرية التنقل التي تضمن أنشطة اقتصادية آمنة للسكان، وعودة اللاجئين، ومراقبة الأسلحة وإجراء حوار دون إقليمي بشأن الترحال الرعوي.

خامساً- حالة المؤسسات التي تشمل ولاياتها الحوكمة وحقوق الإنسان

ألف- المرصد الوطني لتكافؤ الجنسين

70- بموجب مرسوم مؤرخ 23 شباط/فبراير 2024، تم إنشاء المرصد الوطني لتكافؤ الجنسين وفقاً للقانون المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وتم تعيين أعضائه بموجب مرسوم مؤرخ 11 شباط/فبراير 2025. وتتمثل مهمة المرصد الوطني لتكافؤ الجنسين في تعزيز ورصد وتقييم المساواة بين الجنسين في مؤسسات الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يدير حملات توعية، ويتعاون مع الوزارات، ويجمع وينشر البيانات بشأن التكافؤ بين الجنسين، ويمكنه إقامة شراكات دولية.

71- وليست للمرصد أية فروع إقليمية، ولا أدوات لجمع البيانات ومعالجتها، بل ليست له أي اتصالات مؤسسية، بما في ذلك مع معهد أفريقيا الوسطى للإحصاء والدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

باء- الأفرقة التقنية للوزارات

72- تفضل بعض الجهات المانحة إسناد تنفيذ المشاريع إلى منظمات غير حكومية، بدعوى الضعف التقني وانعدام الشفافية والممارسات الإدارية غير المرضية في بعض الوزارات. وعلى الرغم من أن هذا النهج يبدو أنه يعزز الحكم الرشيد، إلا أنه قد يضر بالأهداف الاستراتيجية للتعزيز المستدام لمؤسسات جمهورية وسط أفريقيا. ويشدد الخبير المستقل على وجوب أن تنخرط المؤسسات الوطنية في صلب

المشاريع، بدءاً من التصور وحتى التقييم، وأن تتحسَّب لمشاركة المجتمع المدني. وثمة حاجة ملحة لإدراج عنصر بناء قدرات الأفرقة الوزارية في كل مشروع.

جيم- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

73- أبرز الخبير المستقل، في عام 2024، القيود المفروضة على عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تتطلب إصلاحات قانونية وبناء القدرات وتخصيص موارد كافية، لا سيما لتوسيع نطاق أنشطتها خارج بانغي.

74- وفي 2 حزيران/يونيه 2025، أنشأ أمر وزاري[10] لجنة تقنية لمراجعة قانون 2017 المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن المفترض أن تقدم هذه اللجنة تقريرها بحلول 2 أيلول/سبتمبر 2025، وأن تقترح توسيع ولاية اللجنة لتشمل ولاية الآلية الوطنية لمنع التعذيب نتيجة لانضمام جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

75- ومن الأساسي مراجعة القانون لمواءمة اللجنة مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، حتى تتمكن من القيام بدورها الكامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كما سيتعين على الحكومة أن تضمن زيادة كبيرة في الموارد البشرية والتقنية والمالية للجنة لمواكبة هذا التمديد في ولايتها.

76- ويعرب الخبير المستقل عن تقديره للدعم المالي والمواكبة التقنية الكبيرة التي قدمتها البعثة المتكاملة إلى اللجنة. ومن شأن ذلك أن يؤدي تدريجياً إلى تولي اللجنة للمسؤولية حتى تتمكن من أن تحل محل شعبة حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة.

سادساً- حقوق الإنسان

ألف- الحيز المدني

1- المظاهرات السلمية

77- رغم الصكوك القانونية الدولية التي انضمت إليها جمهورية أفريقيا الوسطى، والأحكام الدستورية التي تكفل حرية الفكر والضمير والدين والتعبير والتجمع[11]، فإنه يبدو أن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق تعوقها بيئة سياسية اجتماعية تطبعها التوترات في وقت يشهد فيه عام 2025 إجراء الانتخابات.

78- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم حظر أو قمع عدة مظاهرات سلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مظاهرات الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وخلال مسيرة نُظمت في 26 حزيران/يونيه 2025 تخليداً لذكرى الطلاب الذين لقوا حتفهم في حادث تدافع، اعتُقِل المدافعون عن حقوق الإنسان وقيدت أيديهم وسجنوا ثم أطلق سراحهم. ويثير هذا القمع المحدد الهدف أحياناً شواغل بشأن العدالة وحرية الحيز المدني في البلد.

(10) الأمر الوزاري رقم 026/MJPDHBG/DIRCAB/CMDH/DGDHBG25.

(11) دستور 30 آب/أغسطس 2023: حرية الفكر والضمير والدين (المادة 22) وحرية التعبير (المادة 23) وحرية التجمع (المادة 25).

2- قانون المدافعين عن حقوق الإنسان

79- في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت الجمعية الوطنية بالتزكية قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. واعتبر الخبير المستقل في بلاغ مؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2025[12]، أن هذا القانون يمثل خطوة بالغة الأهمية في الاعتراف بالمنظمات والأفراد الذين يكرسون حياتهم للدفاع عن الحقوق الأساسية وفي حمايتهم، وصون حيز عملهم. ويجب أن تستفيد منظمات المجتمع المدني، بصفتها رقيباً على الصرح الديمقراطي، من بناء القدرات، بما في ذلك إضفاء الطابع المهني عليها. غير أنه لم يتم إصدار هذا القانون بعد.

باء- حرية الصحافة

1- جرائم الصحافة

80- في 26 أيار/مايو 2025، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون حرية الصحافة والاتصالات، الذي تُعتَبر بعض أحكامه، لا سيما المواد 130 و140 و151 و193، مساساً بحرية الصحافة. ومن المؤكد أن القانون يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتعددية الإعلام وحماية جودة الإعلام والمصادر الإعلامية، لكن ثمة العديد من الأحكام التي تنص على عقوبات جنائية، مثل المادة 151 التي تعاقب الصحفيين على التشهير والقذف. وفي 30 أيار/مايو 2025، أعرب اتحاد صحفيي جمهورية أفريقيا الوسطى في مأدبة غداء صحفية مع رئيس الجمهورية عن قلقه بشأن القانون ودعا رئيس الدولة إلى عدم إصداره بشكله الحالي.

2- احتجاز الصحفيين

81- في 14 أيار/مايو 2025، نُقل لاندري أولريتش نغويما نغوكبيلي، مدير صحيفة "كوتيديان دي بانغي" (*Quotidien de Bangui*) الذي اعتُقل في 8 أيار/مايو 2025، من قسم الأبحاث والتحقيقات، حيث كان محتجزاً رهن الحبس الاحتياطي، إلى سجن نغاراغبا. ويلاحَق بتهم: التواطؤ من أجل التمرد، ونشر معلومات تهدف إلى الإخلال بالنظام العام، والتحريض على الكراهية والثورة، وتخريب الدستور والدولة.

82- وفي 28 أيار/مايو 2025، ناقشت وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وضع الصحفيين المحتجزين.

83- وفي ليلة 7 إلى 8 حزيران/يونيه 2025، تم تخريب مقر صحيفة *Afrique en plus* والاستيلاء على أجهزتها. وقد حدث هذا الفعل بينما كان مدير النشر مختبئاً بعد محاولة اختطافه.

جيم- متابعة حالة حقوق الإنسان

84- في 1 تموز/يوليه 2024، قدمت جمهورية أفريقيا الوسطى تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وتم النظر فيه في 19 و20 آذار/مارس 2025. وقدمت تقريرها الدوري الثاني إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 6 آذار/مارس 2025، وتقريرها الأولي إلى لجنة مناهضة التعذيب في 14 آذار/مارس 2025. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قدمت الحكومة طلباً

(12) https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2025/01/central-african-republic-independent-expert-welcomes-adoption-law-protection.

للحصـول على مسـاعدة مالية وتقنية إلى صـندوق التبرعات الاسـتئماني التابع للأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصـيات المنبثقة عن الدورة الرابعة من الاسـتعراض الدوري الشـامل، التي جرت في 26 كانون الثاني/ يناير 2024. وفي الفترة من 12 إلى 24 أيلول/سـبتمبر 2024، عُقدت حلقة عمل لوضـع خطة عمل لتنفيذ التوصـيات التي قبلتها جمهورية أفريقيا الوسـطى خلال الدورة الرابعة من الاسـتعراض الدوري الشـامل والبالغ مجموعها 238 توصـية. ومن البوادر المشـجعة تدارك التأخر في تقديم التقارير الدورية المتراكمة، ولكن لم تلاحظ نفس الدينامية فيما يتعلق بالهيئات الأفريقية، ولا سـيما اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسـان والشـعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

85- **لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تعتمد بشكل كبير على المساعدة الدولية، مما يجعلها عرضة للخطر، خاصـة في سـياق انخفاض هذه المسـاعدة. لذلك من المهم للغاية أن يعزز المجتمع الدولي قدرة البلد على تعبئة الموارد الداخلية لضمان صموده واستقراره. وهذا ما يندرج أيضاً في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي يهدف إلى حفز النمو.**

86- **ويمر تنفيذ الاتفاق السـياسـي للسـلام والمصـالحة في جمهورية أفريقيا الوسـطى بمراحل من الهشـاشـة والصـمود. فعودة الجماعتين المسـلحتين "حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و"حركة الوحدة من أجل السـلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى" إلى العملية تبعث الأمل في تحقيق السلام والأمن، شريطة أن تلتزم الجهات الفاعلة التزاماً طويل الأجل وبحسن نية. ومن الأسـاسـي تنفيذ التوصـيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري لإحراز تقدم ملموس في مسـائل الأمن والعدالة والمصـالحة الوطنية وتوطيد أركان السلام.**

87- **وسـيكون برنامج نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أكثر فعالية إذا اقترن باسـتراتيجية اسـتباقية متعددة الأبعاد تجمع بين إعادة إدماج المقاتلين السـابقين (بعد إجراء تحريات بشـأن سـوابقهم)، ونشـر قوات الأمن، وتنمية المجتمع المحلي واسـتعادة سـلطة الدولة تدريجياً، ولا سيما من خلال استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.**

88- **ويتطلب تحسين الأمن بذل جهود إضـافية في مجال تدريب القوات المسـلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتجهيزها ونشرها وقيادتها ومساءلتها، بل يتطلب أيضاً خطة استراتيجية لإدارة الحدود، بما في ذلك الترحال الرعوي.**

89- **ورغم التقدم المشـجع في إصـلاح القطاع القضـائي، يظل ثمة عدد من التحديات التي لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التالية: الحضور الفعال للفاعلين القضائيين في جميع أنحاء البلد، ومكافحـة الفسـاد، وتقريب العدالـة من المواطنين، وإعادة بنـاء البنى التحتيـة، والامتثـال للإجراءات القانونية، وزيادة عدد القضاة.**

90- **ويجب حتما على المحكمة الجنائية الخاصـة إنشـاء صـندوق جبر أضـرار المجني عليهم من أجل ضـمان عدالة مهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالمثل، يجب على لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصـالحة أن تتحرر من كل نفوذ سـياسـي، وتعزز إدارتها، وتضـع خطة اسـتراتيجية واقعية، وتحشد الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بفعالية.**

91- ورغم وجود إرادة سياسية واضحة لتعزيز حقوق المرأة والطفل، لا تزال هناك فجوة بين الالتزامات التي تم التعهد بها والموارد المخصصة والإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق الاستراتيجي بين الشركاء التقنيين والماليين يقلل من تأثير وفعالية تدخلاتهم في هذا المجال.

92- وللمؤسسات التي تشمل اختصاصاتها حقوق الإنسان والحوكمة والديمقراطية ميزة تتمثل في أنها قائمة ولكنها لا تزال هشة. وبالإضافة إلى توعية السكان بمهام كل منها، فإنها بحاجة إلى تنسيق داخلي ونظام تآزر تكميلي ودعم تقني ومالي.

93- وعلى الرغم من أهمية المساعدة الإنسانية، فإن الحالة الراهنة تستدعي تعزيز الاستثمار في التنمية، لا سيما من خلال خطة التنمية الوطنية (2024-2028). وتتطلب هذه الخطة دعماً دولياً مستداماً لاستعادة سلطة الدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

94- وتعكس السياسة الوطنية لحقوق الإنسان (2023-2027) التزام الدولة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن تنفيذها يعوقه نقص الموارد الداخلية وعدم انتظام الدعم الخارجي. وتنعكس فعالية هذه السياسة على الامتثال لتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان والالتزامات الدولية للدولة.

باء- التوصيات

95- يوصي الخبير المستقل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بما يلي:

(أ) تعزيز المؤسسات والأدوات الوطنية لتعبئة الموارد المحلية من أجل الحد تدريجياً من الاعتماد المالي على المصادر الخارجية، وتعزيز الآليات الوطنية في مجال الشفافية والمساءلة، والحوكمة السليمة للمالية العامة ومكافحة الفساد، وضمان التنفيذ الفعال للقانون المتعلق بمنع وقمع الفساد والجرائم المماثلة؛

(ب) تقييم حالة تنفيذ السياسة الوطنية بشأن اللامركزية والتنمية الإقليمية (2022-2032)، بعد أربع سنوات من المصادقة عليها، من أجل الشروع مجدداً في العملية بطريقة مستنيرة وتحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار خطة التنمية الوطنية (2024-2028) على أساس موضوعي؛

(ج) إجراء مراجعة فورية لحسابات الميزانية لتحديد احتياجات تمويل برامج العدالة الانتقالية، في سياق السحب الجزئي للمساعدة الإنمائية في أعقاب قرار الولايات المتحدة الأمريكية، وتعبئة موارد بديلة تضمن استمرارية الالتزامات؛

(د) مواصلة وتعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخريطة طريق لواندا، واتفاق السلام المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2025، والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الحوار الجمهوري من أجل تحقيق أهداف العدالة والأمن والسلام والمصالحة؛

(هـ) التعجيل ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، لا سيما مع الموقعين على اتفاق السلام المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2025، وضمان أن يعقب نزع السلاح على النحو الواجب نشر قوات الأمن والدفاع، وتنفيذ برنامج الحد من العنف المجتمعي في المناطق المنزوعة السلاح، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(و) القيام، في أقرب وقت ممكن، بتنفيذ حل دائم للوضع الحرج لجماعة أزاندي آني كبي غبي من خلال الشروع في نشر مكثف لقوات مسلحة مدربة ومجهزة في المنطقة من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والجمع بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن،

وتدريب عناصر أزاندي آني كبي غبي الأخرى التي لم تتدرب بعد، وإدماجها في الجيش الوطني، وتنمية المجتمع المحلي وإجراء حوار بين المجتمعات المحلية في مبومو ومبومو العليا؛

(ز) الحرص على عدم استغلال وضع مجموعة أزاندي آني كبي غبي لأغراض سياسية؛

(ح) إنشاء إطار عمل استراتيجي وتقني للتعاون بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دون عائق من القوات الثنائية الروسية لمواجهة التحدي الأمني في مبومو ومبومو العليا؛

(ط) تحديد خطة للانسحاب التدريجي للقوات الثنائية الروسية من أراضي أفريقيا الوسطى؛

(ي) مواصلة إصلاحات قطاع العدالة من خلال زيادة نسبة حضور موظفي العدالة في الميدان واحترام مبدأ الاستعجال والضمانات الإجرائية؛

(ك) الحفاظ على استقلالية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وضمان عملها على المدى الطويل من خلال تخصيص موارد وطنية كافية وتعبئة دعم كبير ودائم من الشركاء التقنيين والماليين؛

(ل) التحديد المسبق لشكل وتشكيلة لجان التحقيق حسب المناطق، وفقاً للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، لتمكينها من الانتشار السريع والمنسق في الميدان في حال ورود تقارير عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان أو مس بهذه الحقوق؛

(م) الاستمرار، وفقاً لجدول زمني دقيق، في إعادة تأهيل وبناء البنى التحتية للجهاز القضائي والسجون والطرقات والبنى التحتية الصحية والتعليمية والرياضية والثقافية؛

(ن) تنفيذ نهج العدالة التصالحية لتخفيف الاكتظاظ في أماكن سلب الحرية؛

(س) الحرص على أن يندرج أي إجراء يمس الحيز المدني في إطار نهج متوازن يوفق بين ضرورات الأمن واحترام الحريات الأساسية، لأن الحقوق والحريات ليست عائقاً أمام النظام العام، بل هي شرط مشروعيته واستمراريته؛

(ع) تعزيز القدرات الاستراتيجية والتقنية واللوجستية لقوات الدفاع والأمن من خلال التدريب والتجهيز والانتشار وتوفير الأجور والقيادة والمساءلة من أجل ضمان استقلاليتها؛

(ف) تعزيز تدابير الوقاية والرصد والمساءلة لقوات الدفاع والأمن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والمس بها التي ترتكبها خلال مهامها لحماية المدنيين؛

(ص) وضع خطة للانسحاب التدريجي للقوات الثنائية الروسية؛

(ق) الحرص على تحديد التحديات المرتبطة بالجمع بين الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية وإيجاد الردود المناسبة؛

(ر) تجنب حدوث أزمة سياسية كبيرة من خلال تنظيم عمليات اقتراع مشتركة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025؛

(ش) إصلاح السلطة الوطنية للانتخابات دون تأخير من خلال تزويدها بالقدرات الاستراتيجية والتقنية والتشغيلية؛

(ت) القيام من الآن بتحديد الآليات التقنية والتشغيلية لنقل الموارد إلى السلطات اللامركزية واتخاذ تدابير ملموسة لتفعيل الأحكام الدستورية المتعلقة بمجلس الزعامة التقليدية؛

(ث) التعجيل بمواءمة القانون المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع مبادئ باريس، وضمان فصل مهامها الأصلية على النحو الواجب عن مهام الآلية الوطنية لمنع التعذيب، وكفالة استفادتها من الموارد المناسبة للقيام بهذه المهمة المزدوجة؛

(خ) القيام في أقرب وقت ممكن بمراجعة المادة 4 من القانون المتعلق بمدة ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛

(ذ) تخصيص الموارد الكافية للمرصد الوطني لتكافؤ الجنسين وتزويده بالمعدات التقنية والتكنولوجية، ووضع مؤشرات كمية ونوعية، وتيسير إقامته لركائز مؤسسية وطنية لجمع البيانات وإقامة شراكات مع الهيئات الدولية ذات الصلة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والإجراءات الخاصة ذات الصلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ض) الامتناع عن اتخاذ أي تدبير قانوني أو قضائي أو سياسي أو إداري من شأنه تقييد الحيز المدني، ما لم تحترِم هذه القيود احتراماً صارماً مبادئ الشرعية والمشروعية والضرورة والتناسب والملاءمة.

(ظ) إصدار القانون المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن؛

(غ) وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام 2024 والتي قبلتها جمهورية أفريقيا الوسطى، وإدماج التوصيات الصادرة عن آليات المتابعة الوطنية والدولية في خطة عمل السياسة الوطنية لحقوق الإنسان.

96- ويوصي الخبير المستقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز قدرات مؤسسات الدولة التي تندرج في ولاياتها الحوكمة وحقوق الإنسان من خلال تزويدها بالأدوات التقنية والتشغيلية المناسبة بهدف تعزيز استقلاليتها وفعاليتها؛

(ب) تعزيز الدعم التقني والمالي للجنة صياغة التقارير الدورية ومتابعة توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، واللجنة التوجيهية للسياسة الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) وضع آلية مهيكلة لمتابعة وتقييم القوانين وخطط العمل التي وضعتها الحكومة، بما في ذلك وضع جدول للمتابعة، وإجراء استعراضات دورية لمواكبة عملية تنفيذ هذه الأدوات والاسترشاد بها؛

(د) تكييف أساليب تدخل قوات الدفاع والأمن وأساليب دعم هذه القوات مع التهديد الحدودي؛

(هـ) إنشاء قاعدة أمامية على الحدود، معززة بمراكز مراقبة متنقلة، ودعم جوي، وإجراء دوريات مشتركة قوية ومنتظمة على المحاور الحدودية مع السودان وتشاد بغية مراقبة تحركات الجماعات والعناصر المسلحة.

97- ويوصي الخبير المستقل فريقَ الأمم المتحدة القطري بأن يقوم بما يلي:

(أ) تسريع وتعزيز العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للنازحين واللاجئين إلى داخل البلد، مشفوعة ببرامج إنمائية تضمن مدتها ونطاقها إعادة الإدماج الفعال والاستقلالية المالية المستدامة للعائدين إلى البلد؛

(ب) القيام، بالتعاون مع وزارة العدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومنظمات المجتمع المدني، بإنشاء منصة لرصد الالتزامات التعاهدية والمواعيد النهائية للنظر في التقارير الدورية وذلك في إطار مرصد تستخدمه الحكومة؛

(ج) إيلاء الاعتبار الواجب لبُعد حقوق الإنسان في اختيار المشاريع ذات الأولوية في إطار المحاور الرئيسية الخمسة لخطة التنمية الوطنية (2024-2028)؛

(د) اتخاذ تدابير ملموسة لإزالة الألغام من المناطق المزروعة بالعبوات الناسفة.

98- ويوصي الخبير المستقل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي بأن يقوما بما يلي:

(أ) تعزيز مبادرات المساعي الحميدة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا واتفاق السلام المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2025، وفرض الجزاءات المنصوص عليها إذا لزم الأمر؛

(ب) تنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن السلام والتنمية مع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة الإشكاليات العابرة للحدود، ولا سيما تداول الأسلحة، والأمن والجريمة العابرة للحدود، والترحال الرعوي واللاجئين؛

(ج) تعبئة شعبة الديمقراطية والانتخابات والتقيد بالدستور في الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة لتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني للسلطة الوطنية للانتخابات في تحضيراتها للانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2025، وذلك في إطار الهدفين 3 و4 من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛

(د) العمل من أجل تسليم غينيا بيساو للرئيس السابق بوزيزيه تنفيذاً للأمر بالقبض الصادر في حقه من المحكمة الجنائية الخاصة.

99- ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) كفالة الامتثال لقرار مجلس الأمن 2745(2024) بشأن رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الجماعات المسلحة والأفراد المرتبطين بها العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ب) مواصلة وتعزيز دعمه التقني واللوجستي والمالي للسلطة الوطنية للانتخابات بهدف التقيد بالجدول الزمني للانتخابات لعام 2025؛

(ج) دعم جهود السلطات الرامية إلى تعزيز تدريب قوات الدفاع والأمن وتجهيزها ونشرها وتوفير أجورها وقيادتها ومساءلتها من أجل الاستغناء عن وجود القوات الأجنبية؛

(د) كفالة قيام الدول التي قدمت توصيات في إطار الاستعراض الدوري الشامل بمواكبة جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيدين التقني والمالي في إطار تنفيذ التوصيات المقدمة والمقبولة؛

(هـ) تعزيز الدّعم المقدم إلى مختلف برامج العدالة الانتقالية، لا سيما على صعيد مكافحة الإفلات من العقاب، وإحداث تحوّل في نظام العدالة، وإحلال الأمن في البلد، وفيما يتعلق بالحوكمة المحلية، والاستجابة الإنسانية، وتعزيز المؤسسات الوطنية.